

مصارف

تقرير صادر عن كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني

بنوك عليها زيادة مخصصات تغطية القروض المتعثرة

رزان عدنان

أكد تقرير صدر أخيراً عن شركة كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني حول البنوك الكويتية أنه وعلى المدى البعيد يتوقع أن تستفيد المصارف من الديموغرافيات المشجعة وزيادة عوائد النقط واستثمارات الحكومة ومستويات النفاذ المنخفضة إلى القطاع المصرفي والأهم من هذا خطة التنمية الاقتصادية الجديدة.

ولكن ورغم ذلك، لفت التقرير إلى أن السيناريو الحالي لاداء البنوك لا يزال مقيداً بنمو ائتماني ضعيف وارتفاع معدلات القروض المتعثرة والضغوط على السيولة.

وتوقع أن تبقى الرسمة والقدرة على توليد الأرباح قبل المخصصات مستقرة في البنوك الكويتية لتوفر عامل دعم مقابل الاستقرار المتوقع في تدهور جودة الأصول.

وقال التقرير أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت في النصف الثاني من 2008، واضعفت بشكل كبير قطاع البنوك الكويتية، وعانت الأخيرة من ضغوط سيولة وتدهور في جودة أصولها، وتضاعفت خسائرها على حساب تآكل قيمة أصولها وزيادة المخصصات، وعمق الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من المعاناة إلى جانب الضغوط المتزايدة على عمليات التمويل الحكومية. وتوقع التقرير أن يكون هذا العام أيضاً صعباً على البنوك الكويتية مع استمرارها في تنظيف دفاتر قروضها، بغض النظر عن بدء ظهور مؤشرات الانتعاش.

فالتوقعات الكويتية منكشفة خيراً على قطاعي العقار والاستثمارات إضافة إلى اكتشافها على مجموعتي سعد والقصبي خلال العام الماضي، أما الأداء المالي للبنوك ففان أيضاً البيئة التشغيلية غير المتوقعة التي اعتمدت بشكل قوي على قطاع النفط والفرص المحدودة من جانب آخر لا تزال الصناعة المصرفية الكويتية متحدياً وتتمتع بتنافسية رغم أن جميعها سجل أرباحاً أقل من السابق وزيادة في معدلات القروض المتعثرة المطلقة، باستثناء «الوطني». إضافة إلى ذلك يتأثر تحسن أداء البنوك الكويتية بالتعاضد الاقتصادي المحلي والانتعاش على فئات الأصول المحفوظة بالمخاطر. إذ أنه أكثر من 50 في المائة من محفظة القروض في النظام المصرفي منكشفة على قطاعات خطيرة من بينها العقار والإنشاء والإقراض لشراء أوراق مالية وشركات استثمار، وهو ما يعرض هذه المصارف إلى مخاطر ائتمان كبيرة.

نظام مركز

ويرى التقرير أنه وبوجه خاص تفاقمت المشكلة في البنوك الكويتية بسبب خسائر التي تكبدها بنك الخليج من التعامل بمشتقات وبلغت 375 مليون دينار من جهة والاكتشاف على استثمارات الاقتصاد وزيادة المخصصات بسبب اكتشافات على مجموعتي سعد والقصبي المتعثرتين من جهة أخرى، ونتيجة لذلك قدمت الحكومة مشروع استثمار مالي بقيمة 1.5 مليار دينار، وتعتقد «كابيتال ستاندرز» أن هذه الطريقة قد تستمر لفترة طويلة في تعزيز آلية صنع القرار وعمليات إدارة المخاطر في البنوك الكويتية.

يقول التقرير إن البيئة الهيكليّة للقطاع



• أسانبي بورسلي رئيسة كابيتال ستاندرز



2010 استمرار لتنظيف

ميزانيات بنوك منكشفة

على قروض رديئة

رسمة القطاع المصرفي

أعلى نسبياً من الحد

الأدنى العالمي

بنوك تنافسياتها عالية

ولديها قدرة على

استمرار توليد أرباح

البيئة التشغيلية

مستمرة في ضعفها

وقلة تنوعها

كل البنوك تراجع

أرباحها باستثناء بنك

الكويت الوطني

أفضل تغطية

بالمخصصات في

«بوبيان» و«الوطني»

المصرفي

بنك الكويت الوطني

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

من حيث الأصول

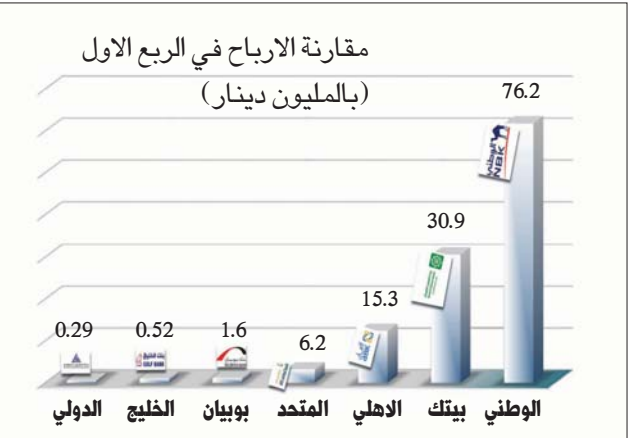
من حيث الأصول

من حيث الأصول

تحديات مستمرة

يقول تقرير صادر عن «كابيتال ستاندرز» أن السيناريو الحالي لاداء البنوك ما زال مقيداً بنمو ائتماني ضعيف وارتفاع معدلات القروض المتعثرة والضغوط على السيولة. ولا تزال محفظة القروض في البنوك مركزة في العقار والإنشاء وشركات الاستثمار، مما يشكل حساسية بالغة لها.

اتساع فجوات الربحية بين البنوك



«الوطني» يحصد ثمار صلابته ونتائج تعبر عن فرادته

أرباح «الوطني» 58% من أرباح كل القطاع في الربع الأول

كشفت نتائج الربع الأول من العام الحالي لسبعة مصارف محلية أن هناك واقعا جديدا تعيشه المصارف المحلية من حيث الأداء والنمو، بحيث اتسع الفارق في ربحية البنوك ليسلط الضوء على عدد من الاستنتاجات:

1 اتساع الفجوة بين المصارف... والوطني في المقدمة. تعكس نتائج الربع الأول من العام الحالي، أن الواقع المصرفي في الكويت بات مختلفا بعد الأزمة عما كان عليه قبلها، إذ تعكس القراءة المتأينة للأرقام عن وجود مجموعتين من البنوك، الأولى تضم بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي، وإن كان حجم الفجوة بين المصرفين قد اتسع أخيراً، حيث حقق الأول في الربع الأول 76 مليون دينار، في الوقت الذي حقق فيه «بيتك» 30 مليون دينار خلال الفترة ذاتها، فيما تأتي بقية البنوك في مجموعة ثانية وهي الخليج والتجاري والأهلي المتحد وبرقان وبفارق واسع بينها وبين المجموعة الأولى.

2 عودة «بوبيان» إلى الربحية والمنافسة الإسلامية. أما الملاحظة الثانية التي تسترعي الانتباه على مستوى النتائج، فتتمثل في استعادة بعض المصارف مرحلة التعافي والمنافسة، حيث استطاع كل من بنك بوبيان وبنك الكويت الدولي تحقيق مستويات ايجابية في الأرباح وإن بنسب قليلة، وأضحت بذلك نهاية لمرحلة الخسائر التي حققتها خلال العام الماضي، ومن بين هذه المصارف بنك بوبيان الذي حقق أرباحاً بقيمة 1.62 مليون دينار كويتي بعد خسائر بلغت نحو 1.12 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، فيما تحول بنك الكويت الدولي إلى الربحية بقيمة 0.3 مليون دينار بعد خسائر بقيمة 2.2 مليون دينار.

3 تراجع نمو مصارف كبرى: وعلى الجانب الآخر، شهدت أرباح كل من بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد تراجعاً في أرباحها بنسب 21% و 39%، وكان التراجع الأكبر من نصيب بنك الخليج بنسبة 67.1%، فيما حقق البنك الأهلي نسبة نمو مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتعكس مثل هذه المقارنة أن القطاع بشكل عام بات أمام تحدي توافر مصادر ربحية مقارنة بمرحلة الفورة التي عاشتها المنطقة، خصوصاً في ظل استمرار حالة الحذر على مستوى الإقراض وعدم بلوغ الأسواق المالية مرحلة التعافي الكلي، وثمة خوف إضافي من ظهور مزيد من حالات التعثر، مما يعني أن شريحة واسعة من الشركات المحلية في مختلف القطاعات ما زالت تحت دائرة الخطر، وهذه الوقائع جميعها تؤكد أن استعادة القطاع لمستويات الربحية السابقة بات من الماضي.

4 نمو مختلف للبنك الوطني: من جهة أخرى تقود هذه النتائج إلى التأكيد على أن بنك الكويت الوطني يعيش واقعا مختلفا على مستوى القطاع، وتعكس النتائج المحققة في الربع الأول بأن البنك ما زال يجني ثمار خروجه بأقل الأضرار الممكنة من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين النتائج المحققة خلال الربع الأول وتلك المحققة في العام الماضي، مما يعني أن نتائج هذا الربع هي امتداد طبيعي لنتائج العام الماضي، أما الإشارة الثانية التي يمكن أن تستشف على مستوى نتائج «الوطني» هي أن البنك لم يكف بالتأكد على موقعه في صدارة المصارف المحلية كما هو الحال على مدى السنوات الماضية، بل إن المفارقة تتمثل في أن البنك أوجد فجوة كبيرة من حيث قيمة الأرباح بينه وبين المصارف الأخرى، مما يعني أن الصورة التي كانت ترسم في السنوات الماضية والتي كانت تعكس تقارباً في نتائج أول 3 مصارف قد ولت.

ترتيب المصارف الكويتية من حيث الربحية للربع الأول من عام 2010

البنك	الربع الأول من عام 2009	الربع الأول من عام 2010	نسبة النمو (أو التراجع) (%)
1 بنك الكويت الوطني	63.53	76.26	20+
2 بيت التمويل الكويتي	39.30	30.91	(21-)
3 البنك الأهلي الكويتي	15.12	15.30	+1
4 البنك الأهلي المتحد	10.22	6.24	(39-)
5 بنك بوبيان	(11.72)	1.62	+114
6 بنك الخليج	1.59	0.52	(67-)
7 بنك الكويت الدولي	(2.20)	0.29	+113
8 البنك التجاري الكويتي	3.14	لم يعلن أرباحه حتى الآن	-
9 بنك برقان	11.35	لم يعلن أرباحه حتى الآن	-



(تصوير: مصطفى نجم)

السوق أصل الداء، وفيه الداء، على شكل تحكك اداري وقروض مساعدة وضح اسهم ومساعدات، ومن السمات البارزة، الأخرى للبنوك الكويتية هي طبيعة الملكية المختلطة، باستثناء بنك الكويت الوطني المملوك بالكامل تقريباً للقطاع الخاص، في حين تعد الحكومة مساهماً في بقية البنوك، كذلك من العوامل الأخرى التي تقلق القطاع هي تدمير قانون انقاذ قروض المستهلكين، الذي رفضته الحكومة، ومع هذا ستكون هناك جولة ثانية من التصويت في هذا العام من دون نتيجة أكيدة.

البنوك الإسلامية اظهرت الخدمات المالية الموافقة للشريعة نمواً قوياً خلال السنوات الأخيرة لتصبح منافساً ممكناً للبنوك التقليدية من جهة وبيت التمويل الكويتي من جهة أخرى، وبالتالي حاولت المصارف التقليدية أن تستحوذ على حصص في بنوك إسلامية كما فعل بنك الكويت الوطني عندما زاد حصته في بوبيان إلى أكثر من 50 في المائة. استمرت أرباح البنوك الكويتية

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

بنك الكويت الوطني

الرسمة

استفادت البنوك الكويتية من قاعدة رأس المال القوي الذي كان أعلى نسبياً في الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال عند 12 في المائة، وإعادة معظم البنوك الكويتية رسميتها خلال 2008 و2009 لتخفيض مخاطر تصاعد المخصصات وتكاليف تآكل قيمة الأصول، أما عملية إعادة الرسمة لبعض البنوك فعززت حقوق المساهمين إلى 5.0 مليارات دينار مقابل 4.5 مليارات دينار في 2008، لتتمتع بـ 11.5 في المائة، أما بنك الخليج فعانى من تآكل حقوق المساهمين في 2008 على حساب خسائر مشتقاته واضطر لإعادة رسميته بدعم كاف من الحكومة، في الوقت الذي تلقى بنك برقان موافقة من بنك الكويت المركزي ومساهميه لزيادة رأسماله المدفوع بنحو 36 مليون دينار من 104.1 ملايين دينار إلى 140.1 مليون دينار، يخطط بنك بوبيان لزيادة رأسماله عن طريق حقوق الإصدار التي يتوقع أن يكتتب بها بنك الكويت الوطني، كذلك استمرت مستويات القدرة على الأيفاء في البنوك الكويتية قوية باستثناء بنك الخليج الذي لا تزال فيه معدلات القروض المتعثرة عالية، حتى بعد إعادة الرسمة.

شركة عقار للإستثمارات العقارية ش.م.ك (مقفل)
Aqar Real Estate Investments Co.

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة عقار للإستثمارات العقارية دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 والمقرر عقده يوم الإثنين الموافق 2010/05/17 في تمام الساعة 11:30 صباحاً في مقر وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات - الدور الأول - قاعة (ب)، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية الكائن في برج أحمد - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس هاتف: 1841111 خلال ساعات الدوام الرسمية وذلك لاستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال.

للاستفسار هاتف رقم : 22491900

مجلس الإدارة